بالتنسيق بين وزارة التخطيط وادارة اقليم كردستان

وضع آلية تنموية ستراتيجية بعيدة المدى .. والاتفاق على المشاريع المشمولة بمساعدات الدول المانحة

بغداد/ رحمن الجواري

شكلت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وفداً لمناقشة آلية تعزيز التنسيق والتعاون بين ادارات اقليم كردستان والوزارة فيما يخص مشاريع الموازنة الاستثمارية واعداد قائمة بالمشاريع حسب الاولويات القطاعية للاستفادة منها في خطة اعمار العراق الجديد وعرضها على المانحين والوقوف ميدانياً على مختلف النواحي هناك.

آلية عمل موحدة

ومن اجل انجاز مهمة الوفد بالشكل الدقيق والشمولي اعتمدت منهجية عقد اجتماعات موسعة مع المسؤولين في الاقليم والاتفاق على آلية عمل موحدة للوصول الى تحديد الاطر العامة للتنسيق المستقبلي علاوة على عقد اجتماعات قطاعية في الوزارات تم التوصل فيها الى تفاهم مشترك للتعرف على اولويات المشاريع المقترحة والانشطة والفعاليات التخطيطية والاحصائية وآلية اختيار المشاريع التي تقدم الى الدول المانحة مع تحقيق زيارات الى عدد من المشاريع في مجال الري واعادة الاسكان والنقل والاتصالات، وعمل الطرفان (وزارة التخطيط واقليم كردستان) بروح فريق العمل الواحد الذي يتوافق مع الرؤيا لتنمية الاقليم.

المحاور المدروسة

وقد ركز الوفد في مهمته على عدة محاور منها اعداد الموازنة الاستثمارية للمشاريع المقترحة واسس اختيارها وبناء وتطوير قدرات الاقليم وتعزيز التنسيق في مجالات التخطيط والعمل الاحصائي والتقييس والسيطرة النوعية وتسجيل وتصنيف المقاولين والمكاتب الاستشارية غير الحكومية ودعم نشاط ازالة الالغام في الاقليم.

توصيات الوفد

وقد خرج الوفد بعد انهاء مهمته بعدة توصيات منها: اشراك ممثلي اقليم كردستان في مختلف مراحل اعداد الموازنات الاستثمارية السنوية وخاصة مناقشة المشاريع المطلوب ادراجها في الموازنات الى جانب اشراكهم في مراحل عملية تمويل المشاريع من قبل الدول المانحة واشراك موظفي الاقليم في دورات تدريبية داخل وخارج العراق وفي مختلف المجالات وبما يتناسب والثقل السكاني للاقليم وحاجة ادارته الى الملاكات الفنية والادارية واعداد دورات تدريبية مختصة في الوزارة وحسب طلب ادارة الاقليم لتأهيل ملاكاتها في الجوانب التخطيطية والاحصائية والادارية والهندسية والتقييس والسيطرة النوعية وتكنولوجية المعلومات والاحصاء وتطبيقاته ومساعدة الاقليم في وضع خطة تنمية ستراتيجية بعيدة المدى تغطي جميع القطاعات وتحدد استعمالات الارضية الاساسية في الاقليم وتوحيد هيكلية العمل الاحصائي فيه ببناء مؤسساتي واحد يرتبط فنياً وادارياً بالجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وله دوائر فرعية في محافظات الاقليم وتوحيد فعاليات التقييس والسيطرة النوعية.

تصنيف المقاولين

كما اوصى الوفد بقيام الدائرة القانونية في وزارة التخطيط بدراسة امكانية معادلة تصنيف درجات المقاولين من قبل الجهات المختصة في اقليم كردستان مع تلك التي تمنحها الوزارة مركزياً وفق التعليمات النافذة وقيام هيئة شؤون الالغام بإبداء الرأي في موضوع الكثافة العالية للالغام ومدى تأثيرها على النشاطات السكنية والتنموية بالتنسيق مع محافظة السليمانية تمهيداً لشمول هذه النشاطات ضمن المشاريع المقترحة والمقدمة للدول المانحة.

تأليف لجان

واوصى الوفد ايضاً بضرورة قيام ادارتي اقليم كردستان بتأليف لجنة تقوم بوضع برنامج سريع لتحديد الاحتياجات الملحة لمعالجة بعض جوانب تردي الخدمات في قطاع النقل والاتصالات على ان يشترك فيها ممثل من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وان تقوم الادارتان بتزويد الوزارة بجميع البيانات المتاحة لديها في المجال الاقتصادي والبنى الارتكازية بهدف استثمارها في اعداد الموزنات التنموية الوطنية.

من يحميهم من تصرفات بعض رجال الشرطة غير المنضبطة؟

اطباء ديالى يهددون بالاضراب احتجاجاً على ما يمارس ضدهم من اعتداءات

بعقوبة/ المدى

في يوم ٢٠٠٤/٥/١٠استهدف انفجار عبوة ناسفة موكب محافظ ديالى الدكتور عبد الله الجبوري ادى الى استشهاد اثنين من رجال حمايته وجرح ثلاثة آخرين. نقل الجرحى الى مستشفى بعقوبة العام، واجري لهم العلاج اللازم، وكانت حالتهم مستقرة .. وبعد اثنتي عشرة ساعة- أي في اثناء الليل-، حضر الى المستشفى عدد من رجال حماية المحافظ وطلبوا نقل الجرحى الى مستشفى اهلي .. وقعوا على تعهد يحملهم مسؤولية اخراجهم ثم طلبوا سيارتي اسعاف .. كان بعضهم يلبس الزي الرسمي وكان بعضهم الآخر يرتدي الزي المدني، وكانوا يحملون الاسلحة .. ابلغهم قسم الطوارئ في المستشفى بأنه لا يجوز قانوناً نقل مرضى من مستشفى حكومي الى آخر اهلي بواسطة سيارات الاسعاف، ولا سيما ان الخطورة كانت قد زالت عن الجرحى، وان الوقت كان ليلاً، وانه من الممكن ان تتعرض هذه السيارات لهجوم مسلح فمَن يتحمل مسؤولية ذلك؟ ومن الممكن نقل الجرحى بسيارة اخرى شهد احد رجال الحماية مسدساً وضعه على رأس مقيم اقدم كسور خفر الدكتور حيدر خليفة، وتجاوزوا عليه بالكلام الجارح ثم اجبروا سائقي سيارتي الاسعاف تحت تهديد السلاح بنقل الجرحى الى المستشفى.. وهناك شكوى مقدمة بهذا الخصوص موجودة الآن لدى مركز شرطة بعقوبة الجديدة.

تصرف غير مسؤول

هذا ما قاله رئيس الاطباء المقيمين في مستشفى بعقوبة العام الدكتور رائد مرشد لمندوب جريدتنا، واضاف: ان اعتداءات اخرى حصلت من قبل بعض رجال الشرطة ضد منتسبي الصحة خلال الفترة الماضية. ففي يوم٢٠٠٤/٢/٣٠ قام احد رجال الشرطة من حماية المنشآت الصحية بإطلاق كلمات جارحة ضد احد الاطباء الذي قدم شكواه لي (الكلام للدكتور رائد) فخرجت لأذهب الى الضابط المسؤول لإبلاغه بالاعتداء فإعترضتني مجموعة من رجال الشرطة وتجاوزوا عليّ بالكلام غير اللائق وامسكني احدهم من يافتي وركلني على قدمي فقدمت مطالعة حول ما جرى، موجودة الآن في الشعبة القانونية بدائرة صحة ديالى. وتم التحقيق بالامر من دون نتيجة. وفي بداية نيسان الماضي حدث تجاوز آخر من قبل احد افراد الشرطة، عرفنا فيما بعد ان اسمه (أ) على الدكتور مناف وادي في قسم الطوارئ في مستشفانا. وكان الشرطي مخموراً ومعه حقنة (ابرة) اراد زرقها ولم نكن نعرف مصدرها فقال له الطبيب اذهب الى المضمد فرد الشرطي عليه بالكلام النابي وقام بكسر جزء من المصعد وتعطيله.

يتركون عملهم بلا ضوابط

ومن ثم يذكر الدكتور رائد حالة رابعة: في مساء يوم ٢٠٠٤/٤/٩وكان الجو متوتراً في المدينة بعد سلسلة تفجيرات ومواجهات قام ضابط من الشرطة بشتم الاطباء في ردهة الطوارئ وتحديداً ضد الدكتور دريد وحين اردنا الاستنجاد بشرطة حماية المستشفى فوجئنا بتركهم لمكان عملهم فأغلقنا الباب الرئيس وبقينا حتى الصباح من دون حماية. وهذه الحوادث كلها وثقناها بشكاوى ومطالعات موجودة في دائرة صحة ديالى، ولم يتخذ بصددها أي اجراء.

واخيراً قال الدكتور رائد:

- قبل ايام قدمنا شكوى الى مجلس المحافظة وقّع عليها عدد كبير من الاطباء والعاملين في المستشفى حددنا فيها مطالبنا بالآتي:

١. تشكيل لجنة للتحقيق في الاعتداءات التي حصلت، واحالة المسيئين الى المحاكم المختصة.
٢. اصدار قرار يمنع حمل السلاح داخل المستشفى للاشخاص جميعاً مهما كانت مراكزهم ووظائفهم.
٣. اختيار العناصر الجيدة في حماية المنشآت الصحية وكذلك في سلك الشرطة وحماية السيد المحافظ.
٤. في حالة عدم تلبية المطالب المذكورة آنفاً، وخلال فترة وجيزة فإننا سنقوم بإعتصام عام يشمل جميع اطباء صحة ديالى وقد يتطور الامر الى اضراب.

وفي نهاية هذا اللقاء، وانا اتأمل في وجوه الاطباء الذين كانوا يحيطون بي في دائرة صحة ديالى، والدكتور رائد يسرد لي وقائع ما حصل تذكرت قول الشاعر العربي القديم:

الى الماء يسعى من يغص بلقمةٍ
الى اين يسعى من يغص بماء

شركة التأمين الوطنية في ذي قار تدعو الى:

مطلوب دراسة واقع التأمين في العراق وانقاذه

الناصرية- حسين كريم العامل

تشهد شركات التأمين على الحياة حالة من الركود لم تمر بها من قبل بسبب عزوف أغلب المواطنين عن التأمين على حياتهم نتيجة للظروف الاقتصادية والامنية السيئة التي يمر بها البلد. ذكر ذلك لـ(المدى) السيد علي عبد الحسين مدير شركة التأمين الوطنية العراقية في محافظة ذي قار وقال:

دوائر وافراد لم يسددوا

ان حالات التأمين على الحياة في تناقص في المحافظة وذلك لكون الوضع الامني غير مؤهل لزرع ثقة المواطن بالشركة. فاصحاب المحلات التجارية التي هي عمود التأمين يقومون بنقل بضاعتهم ليلاً الى مساكنهم واعادتها في الصباح وهذا بحد ذاته يؤكد عدم قدرة صاحب المحل على التأمين. ويؤكد ايضاً عدم ثقته بالشركات العاملة في هذا المجال في ظل الظروف الامنية والاقتصادية المعقدة حيث ان الكثير من الاشخاص والدوائر الحكومية لم يسددوا الاقساط السنوية التي بذمتهم فعلى سبيل المثال ان ما بذمة مديرية تربية ذي قار لهذه الشركة مبلغ قدره (١٠,٥٨٢,٦٥٠) ديناراً لم يسدد لحد الان برغم مضي فترة طويلة على موعد التسديد.

حسب مدخلات الاشخاص

عن طبيعة عمل الشركة قال: بعد ان تقرر اضافة مبالغ التأمين الالزامي على المركبات الى اسعار الوقود تركز عملنا على التأمينات العامة التي تشمل التأمين الهندسي والتأمين على الحياة والوثائق الجماعية للدوائر وكذلك التأمين على سلامة الدور والمحلات التجارية من الحريق والسرقة والحوادث الشخصية حيث ان الشخص المؤمن عليه هو الذي يحدد مبلغ التأمين والمدة التي يريدها ومبلغ القسط. فمبالغ التأمين تتراوح ما بين اقل من مليون الى العشرة ملايين والفترات الزمنية تتراوح ما بين السنة واكثر من عشر سنوات ويمكن تقسيط المبلغ السنوي الى عدة اقساط فهناك قسط سنوي ونصف سنوي وتراعى في ذلك مدخولات الشخص المؤمن عليه.

جميع الاعمار

وعن تحديد اعمار المؤمن عليه قال:

ان التأمين يشمل جميع الاعمار لكن هنالك اجراءات تشمل فقط من تجاوزت اعمارهم الاربعين عاماً حيث يخضعون للفحص الطبي السريري للتأكد من سلامتهم من الامراض الخطيرة. وان صرف مبالغ التعويضات مستمر حيث يتم تعويض المتضررين حسب القانون وبمبالغ مجزية وان هناك لجاناً خاصة في كل المراكز اضافة الى المراكز الرئيسة في البصرة وبغداد التي ترسل اليها طلبات التعويض للنظر فيها والبت في الصرف وقد روجنا اكثر من خمسين طلباً ومعاملة منذ التغيير ولحد الان واغلبها تخص حوادث الدهس وقد تم صرف مبالغ التعويضات لعدد منها.

نعاني الاهمال

وعن معوقات العمل قال:

في كل دول العالم تأخذ شركات التأمين دوراً كبيراً في عملية تطور المجتمع الا في العراق فانها تتراجع او تتراوح في مكانها في احسن الاحوال. وعليه يجب دراسة واقع التأمين في العراق دراسة معمقة لتشخيص الاسباب التي ادت الى هذا التراجع ووضع المعالجات السريعة. هذا على مستوى القطر اما على مستوى المحافظة فان شركتنا تعاني الاهمال وعدم اهتمام المسؤولين حتى بتأهيل بناية الشركة التي تعرضت للاضرار في الحرب الاخيرة ولم تشملها حتى حملات الاعمار التي حضيت بها اغلب دوائر الدولة كما تفتقر الشركة الى الاثاث والاجهزة الكهربائية حيث ان ما موجود من اثاث اما تالف أو قديم مستهلك.

المفتش العام في وزارة الموارد المائية لـ (المدى)

لمسنا بعض التجاوزات البسيطة في حملة الشنبلان العام الماضي بسبب اشتراك (٣٠٠) الف عامل

بغداد/ المدى

ان مكاتب المفتشين في الوزارات قد تم تشكيلها استناداً لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ وان المهمة الاساسية لمكتب المفتش العام محاربة الفساد الاداري والمالي والتقاعس في الاداء الوظيفي وهدر المال العام واستغلال السلطة وغيرها من الاخطاء والسلبيات التي قد تحصل ومكتب المفتش العام له صفة قانونية وقضائية ومخولة بالنظر في كل الممارسات غير القانونية التي قد تحصل وللمكتب جهاز قانوني ومالي واداري وفني من خيرة موظفي الوزارة نزاهة وكفاءة وامانة لتنفيذ مهامه وواجباته.

ومن اجل التعرف على عمل مكتب المفتش العام في وزارة الموارد المائية التقينا رئيسه الاستاذ علي عبد الواحد الانصاري الذي قال:

ان تقييمنا للجهاز المالي والاداري في وزارة الموارد المائية هو جيد والحمد لله ولا يوجد فيه أي فساد اداري او مالي عدا بعض الملاحظات والطلبات التي يتم معالجتها آنياً.

اما بخصوص اجراء التحقيق في بعض السلبيات فقد وردت الينا معلومات بأن بعض التجاوزات المالية قد حصلت في احدى الدوائر الفرعية التابعة للوزارة وهي تتعلق بحملة تنظيف (الشنبلان) في العام الماضي.

ولدى اجراء التحقيق لاحظنا بأنها تجاوزات بسيطة ومبالغ فيها وقد حصلت بسبب طبيعة العمل في الحملة وصعوبة السيطرة على العدد الهائل من العاملين في تنفيذ حملة تنظيف الشنبلان حيث تجاوز عدد العاملين فيها حوالي (٣٠٠) الف عامل وسيتم اعادة المبالغ المصروفة بدون وجه حق من المسؤولين عن ذلك ان وجدت علماً بأن هذه النشاطات كانت تجري تحت اشراف CPA ومتابعتها.

وفي ما يتعلق بالمناقصات والعقود المبرمة مع المقاولين فإنها قد تمت وفقاً للتعليمات النافذة وتحت اشراف ورقابة الدائرة القانونية في الوزارة وقد تم مؤخراً تشكيل مديرية عامة للعقود التجارية والاستيراد مهمتها الاعلان عن المناقصات وابرام العقود وتضم المديرية عدداً من المختصين في الشؤون المالية والتجارية والقانونية.

وهؤلاء ليس مهمتهم فقط اكتشاف الخلل او الفساد وانما منع حصولها عن طريق التفتيش المستمر والدائم.

ونود ان نشير بأن التعاون بين مركز السلطة في الوزارة وهو السيد الوزير والمفتش العام فإن ذلك يتم بكل شفافية وتعاون دائم حيث ان السيد الوزير قد اعطى مشكوراً دعماً قوياً وغير محدود للمفتش العام لتشخيص أي خلل او خطأ في الوزارة ومعالجتها والمفتش العام على اتصال دائم ومستمر ويومي مع الوزير لإعطاء الصورة الواضحة الحقيقية والدقيقة عن سير العمل في الوزارة وتشكيلاتها.

اما من جهة تنظيم العمل في دوائر المفتشين العامين في الوزارات العراقية فإن ذلك يتم عن طريق دائرة المفتش العام في سلطة التحالف المؤقتة وبعد تسليم السلطة للعراقيين سيتم ربط دوائر المفتشين في الوزارات بالسلطة التنفيذية والتشريعية استناداً لأحكام القانون رقم ٥٧ المشار اليه اعلاه.

ونود الاشارة في ختام حديثنا بأن وزارة الموارد المائية على ابواب القيام بحملة كبيرة وجديدة لتنظيف الجداول والمبازل من عشب الشنبلان والقصب وقد تم تخصيص مبالغ كبيرة لهذا الغرض وتتولى اجهزة الوزارة في كل المحافظات تنظيم هذه الحملة.

اجراءات لتحسين الطاقة الكهربائية في المثنى

تواصل العمل لاعمار ابراج الضغط العالي وزيادة الطاقة التوليدية الى ٦٠٠ ميكاواط

السماوة- عدنان سمير

لم تزل مشكلة انتاج الطاقة الكهربائية قائمة، فقد كان الحصار الذي فرضته الامم المتحدة على الشعب العراقي عائقاً دون وصول المواد الاولية لتعزيز محطات الكهرباء بالطاقة. وحين رفع ذلكم الجدار ظهرت جدران اخرى بأشكال مختلفة، وكان آخرها أعمال النهب والتخريب التي لا يقف ورائها افراد وانما دول تعمد الى تدمير الاقتصاد وايذاء الشعب العراقي الذي ظل عقوداً من الزمن تحت وطأة معاناة الداخل وتداخلات الخارج.. ففي اسبوع واحد سقطت سبعة ابراج للضغط العالي بين مدينتي الناصرية والسماوة جراء سرقة الاعمدة الساندة مع اسلاك الالمنيوم.

الإعمار مستمر

المهندس فاهم محمود عبد مدير دائرة كهرباء المثنى قال: ان العوارض التي حدثت مؤخراً كانت عاملاً مساعداً لسقوط عدد من الابراج نتيجة سرقة الاعمدة الساندة لها، وان الملاكات الفنية تواصل تصليحها واعمارها ومن المؤمل اعادتها للعمل خلال الاسبوع القادم. فيما تستمر اعمال الصيانة لمحطة الطاقة الكهربائية في الناصرية لزيادة الطاقة التوليدية من ٤٠٠ الى ٦٠٠ ميكاواط لتلبية الطلب على الطاقة خلال موسم الصيف.

كما تمت المباشرة بصب القواعد الكونكريتية لنصب ثماني مولدات صغيرة طاقة الواحدة ميكاواط وربع لتضاف الى الطاقة الحالية والبالغة ٥٠-٦٠ ميكاواط وتعادل نصف حاجة المحافظة البالغة ١١٠ ميكاواط عدا معامل السمنت مما يؤدي الى حدوث ارباك كبير في الطاقة الكهربائية علماً ان هناك ٤٠٢٩ بيتاً في مركز وريف السماوة لم تصلها الطاقة جراء التوسع في الاحياء واندثار قسم من الشبكة لقدمها. فضلاً عن تعرضها الى حدث كبيرة كالحروب وصفحاتها المختلفة والحصار والسرقات، حيث سرقت كيبلات بطول ٣٦٠كم خلال الشهور المنصرمة ولم يتم استرجاع متر واحد وقد قامت القوات الهولندية بحماية اسلاك الـ٤٠٠ ميكاواط ولم تحصل حماية لاسلاك الـ١٣٢ ميكاواط.

السماوة بلا محطة توليد

وأشار ان السماوة لا توجد فيها محطات توليد للطاقة وتعتمد على محطات توليد اخرى من الناصرية والنجف والمسيب. فيما توجد في المحافظة اربع محطات توزيع رئيسة تقع في شمالي الرميثة ومحطة السماوة وهناك ١١ محطة ثانوية لتغطية المحافظة.

قائد القوات الاوكرانية في واسط

قدمنا مختلف المساعدات لمواطني المحافظة ونحذر كل من يعبث بثرواتها

واسط / جبار بجاي

وجه الجنرال استروفسكي قائد القوات الاوكرانية العاملة ضمن قوات التحالف في العراق والتي انيطت بها مسؤولية محافظة واسط رسالة مفتوحة الى ابناء المحافظة حيا فيها روح التعاون والانسجام بين ابناء المدينة والقوات الاوكرانية وما تحقق في المدة الماضية من اعمال وانجازات.

وحذر استروفسكي في الرسالة التي اطلعت (المدى) على نسخة منها من وصول بعض المجرمين والمتمردين الذين اذوا الشعب العراقي في السابق الى مواقع معينة لتحقيق مآربهم الشخصية في سرقة ثروات البلد وارهاب ابنائه مجدداً.

وجاء في مضمون الرسالة التي قوبلت بترحاب كبير ((في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها بلدكم العراق دعوني اوجه لكم كلمتي مع كل مشاعر الحب والاحترام حيث تم تحقيق الكثير من حرية الرأي والتعبير وتأمين فرص عمل جديدة وتحسين مستوى التعليم وانشاء مدارس جديدة وترميم المستشفيات والطرق وانشاء محطات تزويد الماء بالطاقة الكهربائية وتأمين المساعدات الانسانية والطبية وهناك مشاريع مستقبلية عديدة...

ان هذه المنجزات المتحققة للاهالي يمكن ان تضيع بسرعة بحال لا سَمَح الله في وصول المجرمين والمتمردين الذين آذوا الشعب العراقي في السابق الى سدة الحكم لتحقيق مآربهم في ارهابكم وسرقة ثرواتكم، نحن نحترم كل تقاليدكم ومشاعركم الدينية ونعاهدكم بأننا سوف نوصلكم الى شاطئ الحرية والسلام وضمان مستقبلكم ومستقبل ابنائكم)..

واكد ان اوكرانيا دولة حفظ سلام كبيرة ونحن جئنا هنا ليس كمحتلين وانما اصدقاء لكم، نحن نبذل كل الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدينا وبالاخص في محافظة واسط في سبيل التقدم والازدهار لشعبنا، نحن لا نقاتل الشعب العراقي ان قوات حفظ السلام الاوكرانية المتواجدة حالياً في محافظة واسط حصلت على تأييد العشائر ورجال الدين في تواجدها لمساعدتكم، أنا شخص صديق لكم كل ضابط وجندي معي هم اصدقاء لكم لذلك ادعوكم للعمل المثمر لتحقيق الامن والاستقرار وان يعم السلام بين كل واحد منكم، اقدم لكم التهاني القلبية في كل يوم وكل مناسبة دينية عزيزة عليكم. ولكم مني جزيل الشكر).